البطالة في العراق /الواقع والآثار المترتبة عليها

م.م هدى زوير ألدعمي
/جامعة كربلاء

م.م احمد باهض تقي/
المعهد التقني / كربلاء

المستخلص

البطالة ظاهرة سلبية غير صحية ذات أبعاد نفسية وإنسانية ولها أثار وانعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية سيئة لا حدود لها على كل شرائح المجتمع . ونظراً لتأزم الوضع السياسي والاقتصادي في العراق فقد كان له التأثير السلبي على رفاهية المجتمع , فجيوش المتعطلين أدت الى انعكاسات خطيرة على المجتمع وخصوصا الشباب فلابد من ان ننتبه هنا الى ان هذه الظاهرة لها اثار وتداعيات غير حميدة على المجتمع و ان الفشل في ايجاد الحلول الجذرية لهذه الافة او على الاقل التخفيف منها سوف يجعل من هذه الظاهرة اشبه بالقنبلة الموقوته القابلة للانفجار في أي لحظة ,ناهيك عن إنها عامل عدم استقرار في العراق.

مقـــــدمة

البطالة أو العطالة، الكلمتان لهما المعنى نفسه: البطالة من الباطل وهو الشر والضلال، ولفظة العاطل أصلها من العطل وهو الفساد والسوء والخلل. ربما كانت لغتنا العربية تنفرد بهذا المعنى الذي تعبر عنه اللغات اللاتينية بألفـاظ حيادية تعني عدم العمل لا غير . (١)

أما منظمة العمل الدوليةILO فتعرف العاطل عن العمل بأنه: " كل من هـو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عنـد مـستوى الأجـر السائد، ولكن دون جدوى".

ان ظاهرة البطالة تعني العجز عن ايجاد فرص عمل مناسبة للحصول على دخل ذو مستوى معيشي لائق,فلكل شخص الحق في العمل و حرية اختياره كما ان له حق الحماية من البطالة, فالعمل ليس لغـرض زيـادة الانتـاج وتحسين نوعيته فقط بل هوحقا من حقوق الانسان و تلبية لحاجة من حاجاته الاساسية.

وفي ضوء التحولات والتغييرات الجديدة في العراق والتي تستدعي جهـودا استثنائية للعمل من اجل الرقي الاقتـصادي والاجتمـاعي ,فمـن خـلال انعكاسات حوادث الماضي والرؤية المستقبلية للظاهره, اذ لم يعد خافيا على احد اضرار هذه الافة وعلى امتداد السنوات الماضية كثيرا ماطنبت الجهات الرسمية والمنظمات في الحديث عن هذه المعـضلة وحـاول العديـد مـن الباحثين والمختصين في تشخيص وتفسير البطالة بهدف التحكم او السيطرة عليها.

الا ان البطالة اصبحت من اخطر المشكلات التي تهدد المجتمعات المعاصرة عموما واحدى التحديات الراهنة والمستقبلية التي نواجهها,وقد كثرت البطالة

بصورة مدهشة في العراق ولم تنفع كل المساعي للحد من هذه الظاهرة وتاثيراتها المدمرة لفئات واسعة من ابناء الشعب وعلى الاخص الشباب منهم ما ادى الى استشرائها الى حد لم يعد بالإمكان تحملة او السكوت علية .فشيوع البطالة وشحة فرص العمل مقارنة بنسبة الراغبين بالعمل, وتفاقم البطالة يوماً بعد يوم بالتأكيد لها اثار وانعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية ودون ادنى شك تشكل هذه الاثار خطرا على المجتمع عند ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل وتركهم دون مصدر رزق ومايترتب على هذه الاثار من انعكاسات اجتماعية واخلاقية واقتصادية وسياسية ,فاجتماعيا تؤدي الى سوء العلاقات الاجتماعية واخلاقيا الانحراف والجريمة والعنف,واقتصاديا الفقر ومايخلف من سوء الرعاية الصحية وانخفاض المستوى التعليمي وبالتالي انخفاض مستوى الانتاجية ,وسياسيا ما مشكلة تمر على النظام القائم,وهذه الابعاد متفاعلة فيما بينها فالبطالة تؤدي الى الفقر وهو بدوره يؤدي الى الصراعات الاجتماعية وارتفاع نسب الجريمة والعنف وبالتالي فان هذه الابعاد تؤدي الى عدم استقرار الدولة

فمن تداعيات الاحتلال وغياب الدولة والقانون دخول البلد في حالة من الفوضى وانعدام الأمن وتردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة ، وكثرة الجرائم ,وعادة ماترتفع نسبة البطالة في اوقات الحروب والازمات مما تشكل خطرا على المجتمع لان ذلك يمكن ان يؤدي ببعض العاطلين الى الانحراف ومزاولة اعمال غير شرعية وفي هذه الحالة يجب ان توضع الحلول والمعالجات المناسبة لها.

وان عدم خروج النظام في تناوله للمشكلة عن معالجة حقيقية وملموسة ومجرد وعود كاذبة بانتشال العاطلين من ضنك العيش وخلق مصدر

للرزق الا ان لاوجود لها على ارض الواقع وكل المحاولا ت سقيمة في تطويق البطالة حتى وصل الحال الى ازمة بطالة تخيم على المجتمع العراقي, والسؤال الذي تمليه هذه الظاهرة يتعلق بالأسباب الحقيقية والانعكاسات الكامنة من وراءها .

هدف البحث

يتحدد هدف البحث في بيان واقع البطالة واسبابها فضلا عن انواع البطالة التي يعانى منها الفرد العراقي, وكذلك تسليط الضوء على الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الناتجة عن استمرار البطالة وكيفية وضع حد لها بعض الاقتراحات في معالجة لأسبابها ودوافعها لاستيعابها ومعالجاتها.

مشكلة البحث

اما مشكلة البحث فتشير تقديرات عديدة الى ان نسبة البطالة، التي كانت اصلا مرتفعة في عهد نظام صدام حسين، وبلغت حاليا مستوى مقلقا ,وما لذلك من تداعيات جسيمة اجتماعياً واقتصاديا ومن أهمها ما يشهده العراق من اضطرابات في الاوضاع السياسية و الاقتصادية والاجتماعية .

فرضية البحث

وبناءً على ماسبق فان الفرضية التي يقوم عليها البحث هي ان هذه الشريحة الهامة من الشعب يمكن ان تصبح عامل عدم استقرار في حال تواصل البطالة نتيجة فقدان مصدر الرزق الذي يؤمن الاحتياجات الاساسية للأسرة وما ينتج عن ذلك من شعور العاطل بالإحباط واليأس وبالتالي حدوث كارثة اجتماعية واقتصادية بل وأيضاً سياسية.

أولا : واقع و أسباب البطالة في العراق

يبلغ عدد سكان العراق٢٥,٦٠٩ مليون نسمة تقريبا وتقدر الفئة العمرية في سن العمل ١٥-٦٥ للسكان بحوالي ٥٦,٢% وتبلغ نسبة القوة العاملة من مجموع السكان ٢٧,٣% ,بينما تقدر نسبة البطالة بنحو ٣٠%من القوة العاملة بحسب الاحصائيات الرسمية بينما تشير تقديرات اخرى تصل الى نسبة ٨٠% لكن في الوقت نفسة ان هذه النسبة ليست بالضرورة ان تكون دقيقة كما اشارت بعض التقارير, على ان التفاوت بين النسب المحددة في نسبة البطالة يعود الى عدم توافر احصائيات ومسوحات ديمغرافية دقيقة عن السكان وعدم شفافية البيانات المتعلقة بالبطالة .الا انها تدل على مدى حجم الطاقة البشرية المهدورة والمهمشة ويجسد خطورة البطالة باعتبارها مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية بكل ابعادها ومضاعفاتها وهي تزداد اتساعا طالما ان فرص العمل الجديدة تعجز عن استيعاب الاعداد المتزايدة من طالبي العمل . [٢] ولهذا فخارطة البطالة في العراق غير واضحة المعالم الا انها تدل على وجود منخفضات شاسعة للعاطلين عن العمل وتنوع في تضاريس البطالة.

وفي مسح لوزارة التخطيط والتعاون الدولي العراقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق .أكد ارتفاع نسبة البطالة في العراق، إلا أنه ألمح إلى أن معظم العاملين باستثناء وزارتي الدفاع والاعلام استطاعوا الاحتفاظ بوظائفهم التي كانوا يشغلونها قبل مارس ٢٠٠٣ وأن البطالة تنتشر بين كافة شرائح القوة العاملة الاانها تتركز في الفئات التي تبحث عن فرصة عمل لأول مرة أي من عمر ١٥-٢٤. وحسب نتائج المسح، بلغ متوسط دخل الفرد العراق حوالي ٢٥٥ دولارا عام ٢٠٠٣ ،وتناقص في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ إلى ١٤٤

دولارا,ونتيجة لكل ذلك تدهور معدل الدخل القومي السنوي للفرد الواحد في العراق الى مستوى منخفض جدا أدنى مما كان عليه في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات بعد أن وصل في عام ١٩٧٩ حوالي ٤٤٠٠ دولار والنسبة الكبرى من الدخل كانت من عوائد النفط الخام.ومن جهة أخرى كشف مصدر في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية إن معدل البطالة بين السكان بعمر (١٥) عاما فأكثر يبلغ ١ ر٢٨% لكلا الجنسين. وأوضح إن معدل البطالة للذكور بلغ ٢ ر٣٠ % في مقابل ١٦% للإناث في المناطق الحضرية بلغ ٣٠% مقابل ٤ر ٢٥% في المناطق الريفية وعند المقارنة بين معدلات البطالة في المحافظات فان محافظة الناصرية تتصدر المحافظات بمعدل بلغ ٢ ر٤٦% لكلا الجنسين ويفوق المعدل عند الذكور بكثير ما هو عليه لدى الإناث (٨ ر٤٨ % مقابل ٦ ر٢٥ %). اما معدل البطالة في محافظة الانبار بلغ ٣ ر٣٣ % تليها محافظة البصرة بمعدل ٥ر ١٥ % وسجل معدل البطالة أدنى مستوياته في محافظة كربلاء اذ بلغ ١٤% للجنسين (٢ ر١٤% بين الذكور و٨ ر١٢ % بين الإناث) وبلغ معدل البطالة بين الإناث ٧ ر٦ % في المناطق الريفية و٣ ر٢٣% في المناطق الحضرية وبلغ ٩ر ٢٨ % بين الذكور في المناطق الريفية و٣١% في المناطق الحضرية. (٣)

فبالمقارنة بين تقديرات الأمم المتحدة التي تشير إلى أن نسبة البطالة في العراق تصل إلى ٧٢ %, في حين يشير البعض في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إلى أنها لا تتجاوز ٣٠% من القوى القادرة على العمل. وإذا كانت النسبة الأولى عالية جداً, فأن النسبة الثانية بعيدة كل البعد عن واقع العراق الراهن ومغالطة لا معنى لها. ووفق دراسة قدمت من قبل

جمعية الاقتصاديين العراقيين قدرة البطالة قبل سقوط النظام في حينها بحدود ٦٥ % من مجموع القوى القادرة على العمل. وهي في الوقت الحاضر لا تختلف كثيراً, (٤) بل قد تكون قد زادت عن النسبة السابقة.

ان عدم وجود إحصائيات أساسية في البلاد هذا يعني انه ليس بالإمكان معرفة المعدلات الحقيقية للبطالة,فليست لدينا إحصائيات يمكن الاعتماد عليها في تقدير واقع البطالة في العراق,خاصة وأن تقدير البطالة متباين من مؤسسة أو شخص إلى آخر وفق الطريقة التي يستخدمها في التعرف على البطالة, وكذلك القوى التي يدخلها في إطار القوى القادرة على العمل ثم الهدف من هذا التقدير. فلو أهمل العنصر النسائي من الأيدي العاطلة عن العمل, عندها ينخفض عدد العاطلين إلى النصف أو حتى أكثر من النصف, ولكن في ما إذا أخذ العنصر النسائي ضمن القوى القادرة على العمل وتلك العاطلة عنه, عندها يرتفع العدد إلى أكثر من ضعف الرجال العاطلين عن العمل وبذلك ترتفع النسبة أيضاً, دع عنك الحديث عن البطالة المقنعة الراهنة. لا يمكن لباحث أن يستبعد المرأة من احتساب القوى العاطلة عن العمل في العراق, فهم جزء من القوى القادرة على العمل التي يفترض إيجاد فرص عمل لهن وفتح الباب أمام تشغيلهن بكل السبل المتوفرة, إذ أنها أحدى أهم السبل لتحرير المرأة من عبوديتها الراهنة والحياة المزرية التي تشمل الغالبية العظمى منهن في البلاد.

على الرغم من ان المرأة العراقية تمتلك الكثير من المؤهلات التي تمكنها من القيام بالنشاطات الاجتماعية والاقتصادية مشيرة إلى أدوارها المشهودة ومواقفها المثالية في التاريخ القديم والمعاصر من خلال قيادتها لدفة الزراعة والصناعة والتعليم وأغلب قطاعات النشاط الاقتصادي ، ووجودها في أنشطة

المجال السياسي الذي ينعكس بالإيجاب على دورها في النشاط الاقتصادي المستقبلي و المدارس الاقتصادية اهتمت بعمل المرأة لما لها من انعكاسات مهمة على اقتصاديات البلد حيث يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون بوجوب تعظيم موارد المرأة وأن تكون ضمن قوة العمل الفاعلة فضلا عن استبعادهم التمييز بين المرأة والرجل في حسابات صاحب العمل التي من المؤكد أنها تقلل من أرباحه ، مؤكدة بأن التمييز في الأجور ان وجد فهو يفسر بالأذواق. ان منحنى عمل النساء قد تغير في سنوات التسعينيات عندما عزفت الكثير من النساء عن العمل في القطاع العام واتجهن صوب القطاع الخاص الذي كان محدودا في عدده وفي توجهاته الاقتصادية في ظل تزايد أعداد الحاصلات للمؤهلات العلمية العالية فضلا عما يكتنف القطاع الخاص من عدم ثبات على المشروعات وضمان للمستقبل غير مؤكد ، أن هذه المعوقات حدت بالمرأة لترك العمل لتصل أعدادهن إلى أرقام عالية. و يبقى عمل المرأة مرهونا بتوفير الأجواء المناسبة والأجور المجزية التي تجعل المرأة تقدم أقصى طاقتها (٥).

اما مشكلة بطالة الشباب من المشكلات التي عانت وتعاني منها معظم بلدان العالم، والتي لا تعان منها الان قد تكون عانت منها في مرحلة تاريخية ما، لاسيما البلدان التي مرت او واجهت صعوبات اقتصادية كبيرة، لعدة اسباب من اهمها الحروب او الازمات الاقتصادية او التغيرات السياسية الحاده، فضلاعن عدم التناسب بين متطلبات سوق العمل وافواج الشباب الداخلة في سن العمل بشكل متواصل، والذين اغلبهم قد يكونون من ذوي التحصيل الدراسي البسيط، اذ تكون أحتمالية حصولهم على فرص عمل ادنى من ذوي التحصيل الدراسي العالي او المتوسط،وهي من ابرز مشاكل البطالة التي

تعاني منها البلدان التي لايوجد فيها تخطـيط مبـرمج او مناسـب للتنميـة الاقتصادية وتغيرات سوق العمل، مما يؤدي الى توافر اعـداد كبيـرة مـن العمال الشباب لكن لايوجد كفاية في سوق العمل لاسـتيعاب هـذه الاعـداد المتزايدة والمستمرة من الشباب الداخلين الى سن العمل. اما احصائيات بطالة الشباب في العراق خلال العقد الاخير من القرن العشرين فليست دقيقة بسبب عدم وجود احصاء سكاني، ولهذا السبب استخدمت التقديرات السكانية مـن قبل الجهات التي تتعامل مع هذه المشكلة لاسـيما علـى صـعيد منظمـات المجتمع المدني الدولية، فشملت تلك التقديرات جوانب مهمة واساسـية لهـا علاقة بالمشكلة، مثل عدد الشباب والشابات العـاطلين عـن العمـل قياسـا بالشباب والشابات العاملين في سوق العمل او دوائر الدولـة، فـضلا عـن احصائيات اخرى مثل عدد الطلبة المتخرجين خلال عدة سنين ولم يلتحقـوا بسوق العمل الى الآن، وعدد الملتحقين منهم فعلا في هذا الـسوق، وعـدد الطلبة الذين سيتخرجون خلال مدة زمنية قصيرة والذين يحتاجون الـى ان يحصلوا على عمل مناسب لتخصصاتهم قبل ان يلتحقوا بطوابير العـاطلين عن العمل، فيضيفوا عبئا جديدا يضاف الى عبء العاطلين فتتفاقم المـشكلة اكبر واكثر. (٦)

ان عجز النظام المخلوع عن توفير الموارد المالية الضرورية لإعادة إعمار ما خربته الحروب أو إقامة مشاريع جديدة أو تجديد القـائم منهـا وبالتـالي عجزه عن إيجاد فرص عمل جديدة للقادرين على العمل, ولأسـباب كثيـرة استمرت البطالة في العراق على حالها بعد سقوط النظام, خاصة بعـد حـل الجيش وقوات الشرطة والأمن والقوات الخاصة والحرس الجمهوري وبعض الوزارات والمؤسسات. ومع اتخاذ جملة من الإجراءات فأن هذه البطالـة لا

تقل اليوم عن ٦٥% من إجمالي عدد القوى القادرة على العمل من النساء والرجال في العراق, علماً بأن البطالة بين النساء هي أكبر بكثير جداً من البطالة بين الرجال التي هي واسعة حقاً. وإذا كانت البطالة بين الرجال واسعة جداً في الوقت الحاضر, فإنها بين النساء تزيد عن ضعف العاطلين عن العمل بين الرجال. (٧)

فالبطالة هي في جانب منها موروث للنظام السابق وهي بالاساس نتاج لاختيارات اجتماعية وسياسية من جانب اخر لكن بقاءها واستفحالها الان يؤكد بما لايدع مجالا للشك ان حكم صدام لايعدو ان يكون تواصلا لباقي جرائمه لجعل العراق اكثر تخلفاً وفقراً ,وحرمان العاطلين عن العمل والذين يمثلون الاف العوائل من العيش الكريم وفي الحصول على لقمة عيشها بكرامة .

ومن الافضل لنا ان نحدد الاسباب الخاصة بالبطالة في العراق وانواعها والتي من خلالها تم تطور السياسات المناسبة التي تعالج المشكلة.

أ- اسباب البطالة

لو قارنا نسبة البطالة في العراق مع الدول العربية ندرك حجم المشكلة التي نعيشها فعلى سبيل المثال لا الحصر في الاردن وصلت الى ١٥% وفي ايران ١٤%وفي مصر ٩,٢% وفي الكويت ١,١% من القوة العاملة نسبة البطالة,و يمكن ملاحظة هذا التباين مع باقي الدول العالم من خلال الاطلاع على الاحصائيات الدورية او السنوية التي تنشرها بعض المنظمات ذات العلاقة التابعة لها.

وهذا يدفعنا في تحليل ودراسة الاسباب والعوامل التي ادت الى بروز المشكلة بهذا الارتفاع الكبير قياسا بباقي الدول فعلى العموم يمكن حصرها في التالي:

١-عجز النظام المخلوع عن توفير فرص عمل جديدة للقادرين على العمل ,لاسباب كثيرة منها التراجع في قدرة القطاع العام على التوظيف وضعف القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما ادى الى ان يكون معدل البطالة تراكمي .

٢- عدم قدرة الدولة الحالية في إيجاد فرص العمل، سواء في القطاع الحكومي نتيجة التشبع الوظيفي وبالتالي اللجوء الى تقليص فرص العمل ,وكذلك بسبب عدم توفر التسهيلات الكافية لحد الان للقطاع الخاص وللاضطرابات الامنية ادت الى التردد في تدفقات الاستثمارات الاجنبية وكذلك عدم توفر العمالة المؤهلة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة التي تعتمد عليها هذه الاستثمارات.

٣-وبناءا على ماسبق فان عدم مواءمة مخرجات التعليم كماً مع احتياجات سوق العمل ونوعا في مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والتحولات الاقتصادية الجديدة ,وبالتالي تؤدي الى ارتفاع نسبة المتعطلين من حملة الشهادات الجامعية من جملة المتعطلين.

٤-كذلك ضعف الاقتصاد وتراجع معدلات النمو.

٥- تتسم البطالة في العراق بأنها مشكلة مستفحلة مقابل اقتصاد بسيط يحاول النهوض , كما ان السياسة المالية والنقدية التي تحفز الإنتاج والإنتاجية و ترفع من مستوى النمو الاقتصادي وتشجع القطاع الخاص

الذي يسهم في استحداث فرص عمل جديدة إضافية, ضـــعيفة وليـــست بالمستوى المطلوب للمرحلة الحالية .

٦-ارتفاع نسبة الداخلين لسوق العمل وخصوصا الشباب مـــنهم وبالمقابـــل قصور في جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوة العاملة.

٧-النظرة الدونية لبعض المهن ولعمل المراة بالخصوص وبالتالي ارتفـــاع نسبة بطالة الإناث للذكور.

٨- عدم توفر البيانات عن القوة العاملة والبطالة

ب- انواع البطالة

ان تصنيف البطالة يكون حسب اسبابها وبمـــا ان الاســـباب قـــد تنوعـــت فالأنواع كذلك و يمكن التطرق الى الانواع الرئيسه للبطالة في العراق .

فاولاً هناك بعض العاطلين عن العمل لكونهم لم يتمكنوا بصورة مؤقتة مـــن العثور على عمل يلائم كفاءاتهم ولكن عندهم خبرات عمل تجعلهم يتوقعـــون الحصول على عمل بسرعة وربما على معرفة بان هناك عملا معينا سيتوفر قريبا وهم منتظرون [٨]فهناك بين المنتظرين اساتذة ومهندسين ولجأت نـــسبة كبيرة منهم الى الاعمال الوضيعة والعرضية لتأمين حاجاتهم, وتحولوا الـــى سائقي سيارات اجرة او مترجمين وعمال لحين توفر العمل الملائم لكفائاتهم ويدعى هذا النوع بالبطالة الاحتكاكية Unemployment Frictional .

فينشأ هذا النوع لعدم التوافق بين الوظائف الشاغرة والافراد العاطلين عـــن العمل فقد تكون فرص العمل الشاغرة بحاجة الي افراد ذوي مؤهلات خاصة وليس من العاطلين من يحوز هذه المؤهلات وقد تكون فرص العمل الشاغرة متوفرة في منطقة من المناطق والعمال العاطلون موجودين في منطقة اخرى

ويسود هذا الوضع عادة عندما يحول الموقف الاجتماعي من العمل دون قيام العمال المهرة بقبول العمل في مجال تعليمهم او عندما تنتج عن النظام التعليمي مهارات غير مطلوبة في سوق العمل وفي العراق يوجد هذا النوع من البطالة منذ فترة طويلة والناجمة عن سوء توزيع قوة العمل والذي نجم عنه انخفاض انتاجية العامل العراقي مقارنة باقرانه في دول اخرى أي ان انتاج الفرد ادني من قدراته وخبراته ومستوى تعليمه. (٩)

وثمة نوع قريب من هذا المفهوم وهو ما يدعى بالبطالة الموسميةUnemployment Seasonal وهذه البطالة غالباً ما تظهر في الانشطة الاقتصادية الموسمية التي يقتصر الانتاج فيها خلال فصل معين من السنة كما هو الحال في القطاع الزراعي وكذلك في بعض الصناعات ففي فصل الشتاء مثلاً غالباً ما يتعطل الفلاحين وعمال الصناعات الاستهلاكية الموسمية .

وهناك انواع اخرى كالبطالة الاختيارية وهذا النوع ينشأ بالرغم من توفر القدرة والرغبة على العمل الا ان عدم توفر فرص العمل اللائق ولانخفاض الاجور تؤدي الى ان يفضل الناس البطالة على العمل اذ ان ظروف سوق العمل كانت صعبة للغاية في الفترة السابقة بسبب سياسة صدام وكان نوع من حالة التعطل وبرأي هي استسلام للبطالة والفقر فهي اختيارية اجبارية.

والنوع الاخر هو البطالة الاجبارية وهي كل من هو قادر على العمل وراغب فيه وباحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد ومع هذا لايجده وهو مايعانيه اليوم العمال العاطلون.

اما البطالة المقنعة Disgnised Unemployment وهي ناتجة عن توظيف افراد في بعض القطاعات والمؤسسات الحكومية دون

.وبهدف دعم هذه البنية ورفع مستوى المعيشة وزيادة دخل الفرد تولي الحكومات وخططها التنموية عنايتها الكاملة لتوفر فرص العمل لكل طالبيه. (١٣)

حيث ان من أضرار انتشار البطالة انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع حيث تهدر الطاقات الإنتاجية وينخفض مستوى الناتج المحلي والدخل وتختل الأسعار، الأمر الذي ينجم عنه زيادة اعتماد الدولة على العالم الخارجي لتأمين الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، ومزيداً من اللجوء إلى القروض والمعونات لتمويل شراء هذه الاحتياجات، مما يعيد إنتاج التبعية لمراكز الاقتصاد العالمي، وتضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي في الأسواق الخارجية. وفي المقابل فإن القضاء على البطالة يرفع الطاقة الإنتاجية للدولة، فيزيد الناتج وتستطيع الحكومات المحافظة على نوع من الاستقرار في الأسعار فتزيد قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية وتنجح في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.أضف إلى ذلك أن عبء إعانة البطالة يقع على الدولة وكثيراً مايحدث ذلك عجزاً في ميزانيتها. (١٤)

لكن البطالة والفقر ينتشران حتى في الدول التي تزعم أنها متقدمة, فعقد الثمانينات من القرن الماضي هو العقد الأول لعولمة الفقر والبطالة، "عقد الإفقار الكوني"، كما يسميه الاقتصادي الكندي ميشيل سوشودوفسكي(١٥)،ويقولون عليكم بخفض الأجور، بالعمل الكثيف، بالتصدير ، بالتعليم الجامعي والفني والتدريب لكي تحققوا النمو فتقضوا على البطالة والفقر. الجميع يطبق هذا بإخلاص وجد، فيبنون الجامعات والمعاهد والمصانع ويحصلون على المساعدات والقروض وخفض الأجور لمضاعفة القدرة التنافسية والتصدير إلى الدول الغنية. لكن النمو لا يأتي، وإذا ما أتى

فلا يتغير شيء: البطالة تبقى وتزداد والفقر ينتشر وألهوه بين الأغنياء والفقراء تتعمق في كل مكان من العالم حتى في الدول التي كانت تتجه إلى المساواة النسبية كدول أوربا الغربية والصين وبعض دول العالم الثالث. نناضل ضد البطالة والفقر والتخلف ونطبق كل وصفات صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي والمالي والتكيف الهيكلي. لكن لا البطالة تتراجع ولا النمو يسرع بالمجيء ولا الفقر يتقلص ولا التخلف يزول. أما الهوه بيننا وبين دول الشمال الغنية فتزداد عاماً بعد عام في كل المجالات، عدا – ربما – في مجال الرشاوى والنفاق والفساد وهروب الأموال وهجرة المتعلمين والفنيين والأطباء وغيرهم من الكوادر الخبيرة والتي جرى تدريبها في مؤسساتنا. أموالنا وأبناؤنا أي ثرواتنا الحقيقية تهرب من بين أيدينا فيزداد بها الغرب ثراء ونزداد نحن فقراً وبؤساً. (١٦)

ان التناقضات التي تنشأ من ازدياد عدد المهمشين من الطبقة العاملة نتيجة البطالة الناجمة عن التطور في تقنيات الانتاج لاستطعنا ان نتلمس عمق التناقضات الداخلية التي تحملها العولمة. (١٧) وقد سجلت الوقائع العديد من المظاهر السلبية في اسواق العمل العربية مثلا ارتفاع معدلات البطالة السافرة وزيادة التعطيل المستتر ونقص التشغيل وتدهور معدلات الاجور الحقيقية فضلا عن تنامي اعداد المشتغلين في اسواق العمل غير الرسمية وانخفاض مستوى الدخول المتحققة فيها مما ادى الى اشتداد حدة الفقر وتزايد اعداد الفقراء,وهكذا تلوح ابرز سيئات العولمة في المجال الاجتماعي اذ ان مخاطر العولمة لاتقتصر فقط على تحقيق نسب مرتفعة في دول الشمال على حساب دول الجنوب فحسب بل تعمل ايضا على نسف المكاسب الاجتماعية القديمة

ورمي فئات اجتماعية متعدد كانت تحضى بعمل ملائم ومستوى محترم الـــى هوة البطالة والفقر. [١٨]

ويشكل الفقر والبطالة تحديين كبيرين تواجههما التنمية المستدامة في العراق وتكمن الأسباب الهيكلية للبطالة اساساً في نمط النمو الاقتـــصادي المرتكـــز على استغلال الموارد الطبيعية وفي خصائص القوة العاملة التي لاتنفك ترتفع فمنها نسبة الشباب والتي تفتقر الى التدريب اللازم لتلبية احتياجـــات ســـوق العمل ومن اهم اسباب الضعف في اداء سوق العمل شـــدة الاعتمـــاد علـــي القطاع العام في خلق فرص العمل اضافة إلى عوامل تشتمل الحروب وحالة الحصار الاقتصادي وهجرة اليد العاملة وتحديات دمج القطاع غير النظامي في الاقتصاد النظامي كما ان القطاع النظامي اخذ في استيعاب ايدي عاملـــة غير ماهرة لكن اجوره المتدنية لم تساهم كثيراً في التخفيف من حدة الفقـــر فتضافر تدني الاجور الحقيقية مع ضيق فرص العمل لتوسيع الفقر وتعميقـــه وفضلا عن ذلك ادى النمو المعتمد على الموارد الطبيعية الى ربط التنميـــة على نطاق واسع بتقلبات اسعار النفط وايراداته والى شل الجهود التي تبـــذل من اجل التنويع الاقتصادي وعلى اساس ذلك نجم عن محدودية التنويع تقليل فرص العمل وخاصة امام الشباب حديثي التخرج. [١٩]

فالإشكالية التي ستبقى تلاحقنا تكمن في اقتصاد العراق الوحيد الجانب, فهـــو اقتصاد يعتمد على موارد النفط الخام في تغطية نفقات الميزانية الاعتياديـــة وميزانية التنمية, [٢٠] ولم يبدا العراق بعد التجاوب مع مضامين ثورة التقانة وكما نعرف ان قطاعاته متخلفة والوضع يعكس اقتصادا احـــادي متخلـــف وهذا يتطلب منا نحن العراقين نبدا بتبني السياسات الصحيحة والملائمة للبلد والمرحلة التي نعيشها ,فقد سجلت السنوات الماضية اكبـــر نـــسبة انكمـــاش

اقتصادي وتراجع اجمالي الناتج المحلي ، عما كان عليه قبل عقود . وارتفعت نسبة البطالة الى مستوى قياسي قدره ٦٥-٧٠%، وهي تطول بصورة خاصة الشباب ، وعلى اعتبار ان حل مشكلة البطالة يتطلب تحقيق نمو اقتصادي سنوي عالي جدا,وان رفاه الانسان والتنمية الاقتصادية يعتمدان على خلق فرص عمل منتجة للعاطلين عن العمل ,لكن مستوى الأداء الاقتصادي العراقي في المرحلة الراهنة لم يظهر لحد الان مؤشرات مشجّعة. فان زيادة معدل النمو في الاقتصاد العراقي يعتمد على علاقة وثيقة ما بين الاستثمار وبين النمو الاقتصادي ، وبما أن الاقتصاد العراقي قد عانى من اختلالات هيكلية كبيرة تتمثل بقلة المدخرات نتيجة للارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك نتيجة لانخفاض الدخل والتي أثرت بشكل كبير في الاستثمار ، مما دفع بالاتجاه نحوالخارج من أجل الحصول على القروض لتمويل العمليات الاستثمارية غير المجدية، وهذا ترك العراق يرضخ تحت مديونية كبيرة ، فضلا عن مستويات البطالة الكبيرة في الاقتصاد العراقي ، كل ذلك ترك تداعياته على انخفاض الدخل القومي وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصاد العراقي عموما.

وهنا تأتي أهمية توفير الأموال اللازمة من أجل القيام بالاستثمار وبالتالي تحقيق نسب توظيف وخفض نسبة البطالة في العراق، وهذا يترك بدوره آثاره على زيادة الدخل القومي ومن ثم رفع معدلات النمو في الاقتصاد العراقي ، ومن هنا تأتي أهمية اقامة سوق مالية متطورة في العراق تسهم في تعبئة الموارد المالية وتنمية المدخرات ، أي كلما كانت الأسواق المالية أكثر تطورا كلما انعكس ذلك على سهولة بيع وشراء الأسهم والسندات بسرعة وبكلفة مالية منخفضة وتحويلها الى نقد سائل . وان اتجاه العراق نحو تفعيل

القطاع الخاص ووفقا للتوجهات الحالية المعززة لدور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي ستكون بمثابة حاجة متزايدة لتلبية الاحتياجات التمويلية . لما كان القطاع الخاص في المده السابقة تابعا للدولة ويسير وفق توجهاتها وسياساتها، لذا فهو يحصل على التمويل من الدولة عبر مؤسساتها المالية والمصرفية (البنك الزراعي والبنك الصناعي وبنك التسليف) ، وعليه فانه في ظل التوجهات الحالية نحو اتباع سياسات مالية ونقدية استقلالية البنك المركزي أكثر ملائمة. (٢١)

ومن هنا تبرز أهمية تفعيل القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي لزيادة توفير فرص العمل,

الا ان الاتجاه نحو العولمة وانتشار المعلومات والتكنولوجيا يتطلب ايدي عاملة ماهزة ويقلل الحاجة إلى اليد العاملة الكثيفة مع مرور الزمن ,الأمر الذي يتطلب ان تكون العمالة أفضل تعليماً وأكثر مهارة وأقدر على استخدام التكنولوجيا الحديثة و مزيداً من المعرفة والدراية في التعليم والتدريب وتطويراً مستمراً للمهارات.

وهنا لابد من ان ننوه بان مشكلة الخريجين العاطلين عن العمل قد تفاقمت بصورة كبيرة، وذلك لرفض معظم الشركات الاجنبية العاملة حالياً في العراق تشغيلهم، وهذا ماصرح به المدير العام لاحدى هذه الشركات التي تتخذ من احدى دول الجوار مقرا لها، أذ أقرّ بانه يفضّل تشغيل الايدي العاملة الاجنبية ولاسيما الاسيوية منها متذرعا بانها أكثر امناً وارخص من الايدي العاملة العراقية. كما وصرح مدير عام شركة أجنبية أخرى بانه حريص على تشغيل الايدي العاملة الاجنبية لانها أكثر ولاءاً واخلاصاً وهذا يذكّرنا بماحصل خلال الحرب العالمية الاولى عندما احتلت القوات البريطانية

العراق وتم تشغيل الايدي العاملة الاسيوية بدلا من الايدي العاملة العراقية للاسباب المذكورة اعلاه علماً بان الشركات العراقية الصغيرة تنفي ذلك وتؤكد على أن العمالة العراقية أكثر أمناً واخلاصاً وتفانياً في بناء وطنهم العراق كما وأن الكفاءات التي يتمتع بها العراقيون تفوق الى حد كبير تلك الكفاءات الاجنبية. (٢٢)

فالرفاهية الاقتصادية و ظروف العمل بقيت غير مؤاتية في العراق وتدهور في حالات الباحثين عن العمل في الغالب ولم يكن سوق العمل والنمو الاقتصادي من الارتفاع بحيث يكفي لتامين فرص عمل لمتعطلين ولاستيعاب الاعداد المتزايدة من الداخلين حديثا الى سوق العمل واصبحت مشكلة البطالة المزمنة والتي تمثل تحديا كبيرا في الوقت الحاضر لكثر الباحثين عن العمل.

ثالثا : الاثار الاجتماعية الناجمة عن البطالة في العراق

تبرز لنا ظاهرة البطالة كتعبير عن سوء العلاقات الاجتماعية وإجحافها، كوجه آخر لسوء توزيع أو تقسيم العمل الاجتماعي، وسوء توزيع الدخل والثروة، على المستويين المحلي والوطني، وعلى المستوى العالمي بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وهذا يتضح لنا أيضاً، أن البطالة والقهر والحرمان التي تشكل آفات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية معاً، ليست نتيجة طبيعية للتقدم التاريخي، وبخاصة ليست نتيجة حتمية للتقدم العلمي والتقني، كما يزعم الفكر المحافظ المدافع عن المصالح والامتيازات المكتسبة ضد منطق العلم والتاريخ، وإنما هي ناجمة عن فساد وجور وخلل أساسي في النظام الاجتماعي السائد، في العملية الاقتصادية-الاجتماعية كلها الجارية اليوم في ظل العولمة وعلى جميع الصعد، الدولية والإقليمية والمحلية. (٢٣)

اذ يترتب على البطالة مجموعة من الآثار الاجتماعية والنفسية إذ يشعر المتعطلون بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للدولة، فتنتشر الجريمة بأنواعها، وخاصة في صفوف المتعطلين الذين لا يتلقون إعانة بطالة خلال مده تعطله. ويكون واقع البطالة وما ينجم عنها نتيجة لفقدان مصدر العيش (الكسب) أشد على القطاعات الأضعف في المجتمع، الفقراء والنساء. أضف إلى ذلك الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي تحيا في بحبوحة من العيش. ومما هو جدير بالذكر انه كلما طالت مده التعطل كلما صار ضررها جسيماً إذ تؤثر تأثيراً سلبياً على المواهب الفنية والعقلية للعامل فتضمحل مهارا ته بل يفقد الإنسان ميزة التعود على العمل وإتقانه وينحط مستواه. وتساعد البطالة على زيادة حالة ما يسمى بالتشرذم الاجتماعي. وتؤدي حالة التعطل الدائم والمؤقت عن العمل وما يصاحبها من مشكلات اجتماعية وضغوطات اقتصادية على إصابة غالبية الشباب المتعطل عن العمل بحالة من الإحباط الشديد المزمن وحالة من عدم الثقة بالنفس وخاصة لدى الشباب من حملة الشهادات المتوسطة والجامعية، مما يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جدياً بالانتقام من المجتمع الذي يرفض منحهم فرصة العيش الكريم، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، وتحقيق ذواتهم وتجسيد طموحاتهم من خلال تحصنهم بالعمل وأيضاً يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جدياً بالهجرة إلى مجتمعات أخرى . (٢٤)

ففي كلام الرسول (ص) خير دليل, فعن ابن بكير عن ابي الحسن (ع)قال :قال رسول الله (ص) "ان النفس اذا احرزت قوتها استقرت"

فشعور العامل بخيبة الأمل الاجتماعي وما يتعرض له رب الأسرة من ضغوطات نفسية واجتماعية ناتجة عن حالة الفقر التي تعيشها أسرته يؤدي

إلى الاضطراب والانحراف نتيجة لعدم قدرة الدولة على توفير العيش الكريم لهم ولمن يعيلون من خلال توفير فرص العمل.كما أن فقدان المجتمع لبعض الضوابط الاجتماعية وغياب القانون الذي يحفظ الاستقرار في المجتمع أحدث نوعا من العنف بين أفراده وبسبب غياب دور المؤسسات الحكومية ولمده ليست بالقصيرة وخاصة أجهزتها الأمنية نتيجة لما تعرضت إليه من تدمير وإحلال الفوضى نتيجة الحرب و الاحتلال.

ان معدلات البطالة العالية في العراق، والتي نجمت عن الحروب الخاسرة التي خاضها النظام البائد خلال العقود المنصرمة، لم تكن اهداراً للطاقات البشرية العراقية فحسب، بل وأدّت في الاونة الاخيرة الى تفاقم المشاكل الاجتماعية وزعزعة الأمن والاستقرار في عراقنا الجديد. هذا بالاضافة الى الشعور بالاحباط الذي بدأ يتنامى بين صفوف العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات العراقية بسبب تلكؤ المسئولين في ايجاد الحلول الناجعة لهذه المشكلة.والكل يعلم بأن الالاف من هؤلاء الخريجين العاطلين عن العمل قد أصابهم الكثير من التردي في حالاتهم النفسية بعد تلك السنين المضنية التي فقدوها من أعمارهم خلال حياتهم الدراسية وظروف الحصار التي أنهكتهم أبان العهد البائد،(٢٥)

يمكن أن تكون التكاليف الشخصية ضارة جدا وأحيانا تستمر لفترة طويلة كما يمكن للتكاليف الاجتماعية الإضافية أن تنمو هذه فالبطالة قد تقود بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم وأسرهم فوقت البطالة نفسه ربما يقود بعض الأشخاص لارتكاب الجرائم وربما تمتد التكاليف الاجتماعية إلى ابعد من هذا أذا ما انخفضت العناية الطبية وكثرة الأمراض . (٢٦)

إذ غالبا ما تتلازم البطالة وسوء التغذية والامية وتـــردي اوضـــاع الانـــاث والتعرض للمخاطر البيئية وعدم توفر الخدمات الصحية والاجتماعيـــة مـــع الفقر . (٢٧)

كما يترتب من الناحية الاجتماعية أن الشباب العاطلين عن العمل لايقـــدمون على الزواج لان من الشروط الأساسية للزواج غير متوفرة لعـــدم تـــوفر فرص عمل ولعدم حصول الشباب على أجر يمكنهم من مواجهة متطلبـــات الحياة المتزايدة وهذا الوضع يؤدي الى العزوف عن فكـــرة تكـــوين أســـرة وبالتالي يولد قدر اكبر من الاستياء الاضطراب.

فالحرمان من العمل والحصول على دخل مناســـب بالتاكيـــد يـــؤدي الـــى الانحراف واللجوء الى اعمال غير شرعية و إلى اليأس والضياع وربما إلى ممارسة العنف داخل الاسرة ايضا فمن خلال التواجد فـــي البيـــت بـــشكل مستمر وبسبب عدم وجود عمل يقضىالشخص وقته فيه, فممارســـة العنـــف والتطرف والجريمة خير دليل على الاكتئاب والاغتراب والحالـــة النفـــسية السيئة التي يعيشها العاطل عن العمل.

وبما انهم يشكلون عبئاً ثقيلاً على أنفسهم وعائلاتهم والمجتمع وخزينة الدولة ولا يمكن الاستمرار على ذلك, كما أنهم يشكلون مركز توتر اجتماعي دائـــم قابل للانفجار في كل لحظة, ويمكن استغلالهم من قبل القوى التي لا تريـــد الاستقرار والخير للبلاد. ومن الخطورة بمكان استمرار ذلك, إذ أن هـــؤلاء يمكن أن يتحولوا إلى لقمة سائغة للقوى الإرهابية والتخريبية لجـــرهم إلـــى جانبها وزجهم في عمليات تخريبية على الصعيد الدولي لقاء نقود يحتاجونها لإشباع حاجاتهم وأفراد عوائلهم. (٢٨)

ان معالجة المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع, والتي لا تقتصر على موضوع البطالة والخدمات والعدالة الاجتماعية, بل تمتد لتشمل العلاقات في ما بين أفراد المجتمع وبين الدولة وأجهزتها المختلفة من جهة والمجتمع من جهة أخرى, إضافة إلى ضمان تطور الحياة الثقافية ووصولها إلى أفراد المجتمع وتعزيز دور المثقف في الحياة العامة والحياة السياسية والاجتماعية وفي بناء الإنسان والتوجه نحو تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال العاطلين عن العمل في مشاريع إنتاجية وخدمية في مختلف محافظات البلاد حتى لو كان الهدف مجرد التشغيل, إذ أن استمرار البطالة بهذا المستوى الراهن يساهم بدرجة عالية في تنشيط وزيادة المشكلات الاجتماعية واستعداد مجموعات جديدة من الشباب على الانخراط في العمليات الإرهابية وإيجاد أفراد يشكلون احتياطياً مناسباً للتنظيمات الإرهابية, فضلاعن واقع الضياع وانعدام الرؤية الواضحة لمستقبل أفضل. فالحصول على فرصة عمل وأجر مناسب لعيش كريم يلعب دوره المباشر في تغيير موقف الإنسان, وخاصة الشباب, من الدولة والمجتمع ومن العمليات الإرهابية الجارية في البلاد. وفي العراق ما يكفي من حاجات فعلية لتشغيل عدد كبير جداً من العمال والناس العاطلين عن العمل لتغيير واقع المدن والشوارع العراقية. (٢٩)

فناقوس الخطر يدق في المجتمع العراقي اذا ما نظرنا الى نسبة البطالة في العراق التي لامثيل لها في باقي الدول وقد انتشر الفقر وهو الامر الذي فاقم من معدلات الأمية وانخفاض المستوى الصحي وضعف ثقافة المجتمع فالتخلف الاجتماعي يؤدي بالنتيجة الى تخلف اقتصادي والعكس صحيح. فالانعكاسات التي تتولد من جراء تفشي البطالة في مجتمعات عدة على

الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي, ففيها اهدار لقيمة العمل البشرية وفقدان الشعور بالانتماء للمجتمع.

الخـــــاتمة

ختاما يمكننا القول بان تحدي ظاهرة البطالة يأتي في مقدمة التحديات التي تواجه دولة العراق لارتفاع نسبتها وبشكل غير طبيعي، ويرتبط بها بنفس الدرجة من الأهمية الانعكاسات والاثار السلبية الناتجة عنها على المجتمع ونتائج التنمية. أن مسألة عدم توفير وظائف للأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل كان لها أثارها وانعكاساتها السلبية على المجتمع العراقي و بالخصوص على الشباب اذ دفعت البعض منهم الى انتهاج سلوك سلبي يضر المجتمع كالإرهاب والعنف والقسوة حتى داخل البيت ايضا . اذ لم تولِ الحكومة العراقية السابقة مشكلة البطالة الاهتمام الذي يجب أن ترقى إليه، ولم تجتهد في إيجاد أي حل جذري لهذه المشكلة الاقتصادية الاجتماعية والتي اخذت تشهد تزايداً في أعداد العاطلين عن العمل ,مما جعل المشكلة وآثارها تنتج عن وضع تراكمي .فضعف الاقتصاد وتحجيم دور القطاع الخاص وتدني مستوى التعليم والتعليم المهني التقني بالخصوص وتدهور نوعيته وكميته اذ تمثل البطالة خاصة بين المتعلمين تحديا مع تزايد نسبة الفئة العمرية الشابة وزيادة عدد الخريجين سنة بعد أخرى وذلك لعدم توفر فرص عمل مناسبة نتيجة عدم الموائمة بين المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل , كذلك ضعف مساهمة المرأة في الاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة بين النساء ,كما أن من بين العوامل التي تؤثر بشكل سلبي على سبل معالجة مشكلة البطالة تلك الاثار والانعكاسات السلبية الناتجة عنها إضافة الي مجموعة اخرى من العوامل التي اشرنا لها في البحث, وقد أدت هذه

الخصائص مجتمعة الى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدل الاعالة وبالتالي زيادة الفقر والعوز وفقدان العيش الكريم في مجتمع واقتصاد يفرض ان لايكون مكان للحاجة والفقر ,مما ادى الى الانحراف ومزاولة اعمال غير شرعية من اجل توفير لقمه العيش للبقاء على قيد الحياة ,كما ويلحظ بما لا يدع مجالاً للشك بأن هذه المشكلة على الرغم من خطورتها وتزايد حجمها الان هناك ولو بصيص من الامل لتأمين سبل العيش والبقاء بكرامة أسوة بباقي المجتمعات نحو عراق وعراقي حرُ و كريمُ.

في ضوء الاستنتاجات السابقة قد يكون من المهم الأخذ في الاعتبار المقترحات الآتية كاستراتيجيات للتعامل مع الظاهرة بأسلوب علمي، و التي يمكن من خلالها الحد من وجود البطالة واتخاذ تدابير اجتماعية في معالجة الكثير من المشاكل النفسية والاجتماعية المترتبة عن هذه الظاهرة وانتشارها.

١- إن مشكلة البطالة يجب أن تحضى بأولوية قصوى من قبل الحكومة الجديدة وأهمية تضافر الجهود في إيجاد المزيد من الوظائف للحد البطالة المرتفعة اذ إن خلق المزيد من فرص العمل سيكون له الأثر في تحسين الوضع الأمني.

٢-وفي زحمة البحث عن مخارج لائقة لإشكاليات البطالة فمشكلة تحتاج إلى برنامج استراتيجي متعدد الأبعاد وطويلة الأجل لبناء سياسات وخطط إستراتيجية تربط التنمية الشاملة والعمالة إذ إن قضية البطالة وإعادة هيكلة أسواق العمل تشكل أهم التحديات التي تواجه الجهود المبذولة من قبل الحكومة خاصة فيما التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- ان تحقيق النمو الاقتصادي أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على البطالة والفقر في العراق والنمو الحالي يبين ضعف المستوى. ولن يتسنى تحقيق ذلك دون أن يكون هناك نمو في القطاع الخاص كأداة أساسية ورئيسية للنمو الاقتصادي ولتوليد فرص العمل. وإزالة كل ما يعترضه من عقبات وضرورة التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي من شانها تشغيل اكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل.

٤- أن زيادة الاستثمارات في العراق تدفع الى حل مشكلة البطالة التى يمكن ان تزيد من فرص العمل ولاشك ان وجود عمالة متعلمة يعد مفتاحا للمساهمة في عالم يتسم بالعولمة , فخلق وظائف هي اولوية لاتسبقها اولوية ومن اجل توسيع الفرص لابد من خلق المناخ الذي يتمكن فيه القطاع الخاص و الاستثمارات الاجنبية في الإسهام للقضاء على هذه الظاهرة وتامين فرص عمل للعراقين ولابد من وضع شرطا للقبول في قانون الاستثمار الجديد، وذلك بمنع الشركات الاجنبية من استخدام الايدي العاملة الاجنبية والاقتصار على العمالة الاجنبية المتخصصة و التي يحتاجها سوق العمل في الوقت الحاضر لحين اعداد وتدريب كوادر عراقية , وعلى ان تعتمد على استخدام كثافة الايدي العاملة في المشاريع .

٥- انشاء هيئة او مركز متخصص بالسكان النشطين اقتصاديا وايجاد قاعدة معلومات متكاملة تقوم و توفر كافة البيانات عن سوق العمل واجراء بحوث مسحية و اعداد الدراسات الخاصة بالظاهرة حالياً و بناء التصورات المستقبلية والتي تساعد على وضع سياسات خاصة بالعمالة ولمجابهة المشكلة والاسراع في وضع الاستراتيجية لضمان توفر فرص العمل مستقبلاً وتحليل الاثار المختلفة للظاهرة وبرامج الحد منها

٦- ضرورة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم شبكات الامان الاجتماعي وعقد ندوات فكرية وثقافية لتعريف المواطن بالآثار السلبية لتزايد حجم البطالة على مختلف جوانب الحياة ، وكذلك اهمية دور وسائل الاعلام المختلفة.

٧- تمكين المرأة وتوظيف قدراتها ومشاركتها في الحياة العامة لتصبح عضوا فاعلا في المجتمع وزيادة مجالات فرص عمل المرأة يعدها طاقة كامنة مهدوره .

٨- تشجيع التعليم الفني المهني لكلا الجنسين وبيان أهمية التعليم المهني في تنمية المهارات والقدرات البشرية المعرفية والتقانية للعمالة سيكون له دور هام في تجهيز العمالة العراقية لمواجهة التغيرات الهيكلية والتحولات التي طرأت على طلب اليد العاملة في سوق العمل,كما يتطلب فتح مراكز تدريب لتمكين الاقتصادي للفرد العراقي وخصوصا فيما يخص الحاسوب واللغة والذي يساعدهم في الحصول على عمل .

ودون ريب هنالك مستقبلات بديلة،كذلك من المتوقع تزايد حدة مشكلة البطالة مستقبلا خاصة ان قوة العمل البشرية في تزايد اكثر وذلك نتيجة النمو السكاني مستقبلا.

الهوامش

١- رزق الله هيلان , البطالة والفقر ملاحظات وتاملات, على موقع الانترنت http://www.mafhoum.com

٢- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٤، أبو ظبي، أيلول، ٢٠٠٤,ص٤٣.

٣- اسامة مهدي ,العراق يدعو مستثمري الخارج,٢٠٠٥/٤/١٤ على موقع الانترنت http://www.elaph.com

٤- كاظم حبيب ,هل سبل عاجلة لمكافحة البطالة الراهنة في العراق؟ , برلين ٢٠٠٤/٢/٢٧

٥- سناء العمري , واقع المراة العراقية في الاقتصاد العراقي على موقع الانترنت http://www.iraqiamericancci.org

٦- غالب محمد رشيد الاسدي ,دور المؤسسة التربوية في تقليص ظاهرة بطالة الشباب في العراق الجديد, شبكة النبأ المعلوماتية ,الاثنين,٩/ايار/٢٠٠٥ على موقع الانترنت http://www.annabaa.org

٧- كاظم حبيب ,مصدر سبق ذكره.

٨- جي هولتن ولسوف , الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات , ترجمة الدكتور كامل سلمان العاني ,دار المريخ للنشر ,الرياض , الطبعة العربية ,١٩٨٧م , ص ٦١٢

فارس كريم بريهي ,اشكالية البطالة وسبل معالجتها في العراق ,جريد الزمان , العدد٢١٠٧, ٢٠٠٥/٥/١٠

١٠- فارس كريم بريهي ,مصدر سبق ذكره.

١١- جي هولتن ولسوف , مصدر سبق ذكره.ص ٦١٤

١٢- فارس كريم بريهي , مصدر سبق ذكره.

١٣ عباس فاضل السعدي ,خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي ,مجلة المستقبل العربي , العدد ٢٤١ , السنة ٢١ آذار ١٩٩٩م ص ٧٧-٧٨

١٤- زياد عربية ابن علي ,البطالة في سوريا الوضع الراهن -الاسباب- الاثار -السياسات ,مجلة دراسات إستراتيجية ,مركز الشرق العربي

للدراسات الحضارية والاستراتيجية ,جامعة دمشق ,العدد ١١,ربيع ٢٠٠٤ على موقع الانترنت http://www.ashargalarabi.org

١٥ - شوسو، دوفسكي ميشل، عولمة الفقر تاثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الاولى، ٢٠٠١.

١٦- مصدر سبق ذكره

١٧ - معن بشور , مناقشة بحث "في مفهوم العولمة" مقدم في الندوة الفكرية، العرب والعولمة" التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية **تحرير اسامة امين الخولي، بيروت، الطبعة الثالثة، نيسان، ٢٠٠٢.ص٦١**

١٨ - عدنان ياسين مصطفى، "التنمية المستدامة بين أيدلوجيا الشمال و مأزق الجنوب رؤية سوسيولوجية" مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، السنة الثالثة، ربيع، ٢٠٠١,ص١٠.

١٩- فارس كريم بريهي , مصدر سبق ذكره.

٢٠- كاظم حبيب , ماهي المشكلات التي يواجهها المجتمع العراقي في المرحلة الراهنة؟ .,برلين ٢٠٠٤/٩/٩

٢١ - سوق العراق للاوراق المالية ,تنظيم ودقة وسرعة لانجاز التعاملات المالية السوق سيرتقي الى التداول الالكتروني على موقع الانترنت. http://www.iraqiamericancci.org

٢٢ - ياسين الانصار , البطالة واثرها على طموحات طلبة وخريجي الجامعات العراقية ,موسوعة النهرين, على موقع الانترنت http://www.nahrain.com

٢٣- رزق الله هيلان , مصدر سبق ذكره.

٢٤- زياد عربية ابن علي , مصدر سبق ذكره.
٢٥- ياسين الانصار , مصدر سبق ذكره.
٢٦- جي هولتن ولسوف , مصدر سبق ذكره.ص ٦٠٧
٢٧ -كمال حمدان، ، "الفقر في العالم العربي" ورقة عمل مقدمة الى تقرير اجتماع الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الامم المتحدة الانمائي، دمشق، ١٩٩٦.
٢٨- كاظم حبيب ,مصدر سبق ذكره.
٢٩ كاظم حبيب , مصدر سبق ذكره.